وزوجتي وأنت أختها فأنكر الزوجية قبل الدخول في الأصح وإن أقر في مسئلة عول إلى
بزيلة كزوج وأختين أقر أحدهما بأخ فاضرب مسئلة الإقرار في الأفراد ستة وخمسين
واعمل كما تقدم للزوج أربعة وعشرون وللمنكر ستة عشر وللمقر سبعة وللأخ
تسعة فإن صدقها الزوج فهو يدعي أربعة والأخ يدعي أربعة عشر فاقسم التسعة على
مدعاهما للزوج سبعان وللأخ سبعة ومع أختين لا إقرار من اثنين وسبعين للزوج أربعة
وعشرون وللولد الأمة عشرة وللمنكر مثله وللمقر ثلاثة يبقى معها ثلاثة عشر للأخ
ستة يبقى سبعة لا مدعي فيه بيد المقر وقيل لبيت المال وقيل يقسم بين المقر
والزوج وولد الأم باحتمال استحقاقهم

كتاب العتق

وهو من أعظم القرب وفي البيضة هو أحبها إلى الله وأفضل الرقاب أنفسها عند أهلها
وأعلاها ثمنا أنفعها للجماعة وظاهره ولو كانت كافرة وقاله الملك وخالفه أصحابه
ولعل مراد أحمد للمن يثاب عتقه قال في العيون لا يختلف الناس فيه واحتج به
وفرق الذهبي على أن الرق ليس بعقوبة بل محنة وبلوى وعتق ذكر أفضل وعنه أنثى
لأنثى وعنه اثنين لمعتقه رجلا وعن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن القاسم
عن عائشة أنها أرادت أن تعتق مملوكين لها زوج فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها
أن تبدأ بالرجل قبل المرأة رواه أبو داود والنسائي وابن ماجة وهو ثابت إلى ابن
موهب وابن موهب اختلف قول ابن معين فيه وقال أبو حاتم صالح الحديث وقال
النسائي ليس بقوي وقال ابن عدي حسن الحديث وثقه ابن حبان وقال العقيلي
وقد روى لا يعرف هذا الخبر إلا بعبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب وهو ضعيف
قال سنجا وتزويجها وعتقها من العقد سبب حرية أفضل وتوجيه في الباسه
عكسه ويسن عتق ذكا به من له كسب وعتقه وغيره وعتقه يكون كتابته وعتقه

الأنثى لخنوف محرم فإن ظن خوفه صح ذكره الشيخ وتوجيه كمن باع أو اشترى بقصد
الحرام ويتعقد تدبيره فلو قال أنت حر هذا الزمان أو المكان عتق مطلقا وصح تعليقه
لفظا العتق والحرية بعتاقة ومصارع وعتيقة وبنية وقوعه وفي العيون عن الإمامية لا
يعتق إلا إذا قصد به القربة قال وهو يدل على اعتبار النية فافهم جعلوني عبادة وهذا
لا بأس به ولا عتق مع نية عتقه وكرم خلقه ونحو وظاهر المذهب قال في الترغيب وغيره
هو طلاق فما استعلوا للطلاق والتعليق ودعوى صرف اللفظ عن صريحه قال أبو بكر لا
يختلف حكمها في اللفظ والنية نقل البرثي موسى فمن كتب إلى أخ أعتقتها يريد بيعها
قال إن ذلك وسعه فيما بينه وبين الله تعالى ارتسما والقاضي نفذ وبينهما وجزم في
التبصرة لا يقع إن أخبر أنه تعتق بكتابة بنية وفي التبصرة أو دلالة كقال لخوخلينك
واذهب حيث شئت واطلقتك وهل لا سبيل أو لا سلطان أو لا ملك أو لا رق أو
لا خدمة لي عليك أو ملكتك نفسك أو فكك رقبتك وأنت لله وأنت سائبة وأنت
مولاي صريح أو كناية فيه وإن نوى وظاهر الواضح وهبتك لله صريح وسوى القاضي
وغيره بينها وبين أنت لله وفي الموجز هي ورفعت يدي عنك إلى الله كناية وهل قوله لأمته
أنت طالق أو حرام كناية أو لغو فيه وإن نوى الانتصار وكذا اعتدي وأنه احتمل
مثله في لفظ الظهار وفي عيون المسائل في طلاق الأمة وعتقه لا يطلق المزاة إذا أضاف
إليها الحرية وقال لأي حر منه وإن قال لمن لا يمكن كونه منه أنت ابني لم يعتق في الأصح كقوله
أعتقتك أو أنت حر من ألف سنة قال في الانتصار ولا مته أنت ابني ولعبده أنت ابني
وإن أمكن وله نسب معروف عتق لجواز كونه وطئ بشبهة وقيل لا للكذب شرعا ومثله
لا صغر أنت ابني ومن ملك ذا رحم محرم عليه وأقفه في وجهه أو لا عتق وعتقه عمود
النسب قال في الكافي بناء على أنه لا نفقة لغيرهم وفي الانتصار لنا فيه خلاف واختار المجد
لا نفقة لغيرهم وذكر أبو يعلى الصغير أنه أكد من التعليق فلو علق عتقه على ملكه عتق بملكه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)